

DOI: 10.54240/2318-013-001-008

العدد والإحصاء والحقيقة التاريخية

"قراءة في نماذج من التاريخ"

Numbers, Statistics and Historical Truth

"Reading in Examples of History"

اسم ولقب المؤلف المرسل: د. عبدالقادر بوعقادة- Bouagada Abdelkader صص 155-181
الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر أ- جامعة البليدة 2 لونيبي علي- الجزائر.
البريد الإلكتروني: bouagada_aek@yahoo.fr

تاريخ استقبال المقال: 2022/12/29.. تاريخ المراجعة: 2023/01/05.. تاريخ القبول: 2023/04/11..

الملخص باللغة العربية: يأتي هذا الموضوع ليناقد قضية منهجية مهمة في التاريخ، وهي قيمة الأعداد والإحصاءات في البحث التاريخي، وكيف يمكن إعمال هذا المعطى في الكتابة التاريخية بمنهج صارم للوصول إلى حقيقة الحوادث. ولا يخفى على أحد أنّ الأعداد والأرقام أساسيان في بناء النص التاريخي، ومن وراء ذلك فهم حيثيات وتأثيرات الحادثة التاريخية، سنحلل المسألة من خلال ثلاثة نماذج تاريخية وهي: أعداد الجيوش والسبي وحجم المبالغات، ثم قيمة إحصاء المسافات والأطول في استخراج أحكام على حوادث "علاقة عقبة وأبي المهاجر أنموذجا"، ثم المنهج الإحصائي وسؤال النسب الإدريسي هل هم شرفاء؟ تحت إشكالية فحواها: "قراءات في الأرقام والإحصاءات المتركمة في الوثائق التاريخية، ومدى قيمتها المعرفية في المدونة التاريخية".

الكلمات المفتاحية: الوثيقة التاريخية، المنهج التاريخي، المنهج الإحصائي، الأعداد.

ABSTRACT: This topic comes to discuss an important methodological issue, which is the value of numbers and statistics in historical research, and how this data can be worked in historical writing with a strict method to reach the truth of events. It is no secret to anyone that numbers and figures are essential in building the historical text, and behind that is an understanding of the merits and effects of the historical event. We will analyze the issue through three historical models, namely: the number of armies, captivity, and the size of exaggerations, then the value of counting distances and lengths in extracting rulings on the incidents of "the relationship of Aqaba and Abu al-Muhajir as a model." Then the statistical method and the question of the Idris lineage are they honorable? Under the problematic content:

"Reading the numbers and statistics accumulated in historical documents, and the extent of their cognitive value in the historical blog."

Keywords: historical document, historical method, statistical method, numbers.

مقدمة: لا شك أن قيمة الإحصاء والتعداد في العملية التاريخية مهمة جدا لعدة اعتبارات كان أبرزها ما صرح به فرانسوا فورييه (François Furet)¹ حينما قال بأن "التاريخ بالأرقام أحدث ثورة في فهم التاريخ"²، على اعتبار أن التاريخ انتقل من الرواية السردية المليئة بالمبالغات وبالعجيب من الخرافات إلى حقيقة علمية بالاعتماد على معطيات عددية، وإحداثيات رقمية، وتدقيقات إحصائية. وإنّ دخول الأرقام والأعداد ضمن النص التاريخي هو أمر أساسي، على اعتبار أن تحديد إطار الزمان والمكان للوثيقة التاريخية والحدث عموما يجعل المعين رقميا ضمن الخبر التاريخي الذي يقدم لنا حقيقة ما. وإنّ القيام على معرفة وفهم "إحصاء" هذه الأرقام تجعل الحدث مضبوطا في مكانه وزمانه وأشخصه، مثلما تعطينا الأعداد والأرقام أبعاد الظاهرة التاريخية ومدى عمقها وتجذرها أو انتشارها، فالنظر إلى الكميات والمسافات والأحجام والأطوال، هو ممّا يضبط الظواهر، ويحدد مجالاتها وطبيعتها سيرها. ومن هنا كانت الحاجة للعناية بالألفاظ الرقمية والدلالات العددية تتطلب مزيدا من التدقيق والتمحيص لقيمتها التاريخية و ضرورتها البحثية وحضورها المنهجي.

ولا شك أيضا أنّ وقائع التاريخ متعددة المجالات والميادين، ومختلفة المظاهر والتجليات، ومن العسير على الباحث أن يتمكن من رصد حقيقتها وفهم كنهها، والاستثمار فيها إذا فقد المنهج، خصوصا وأنّ العديد من الأحداث غير مكتملة الأركان من حيث البروز، ولا سليمة البيان من حيث المحتوى، وهو ما يجعل الباحث في التباس اتجاه عدد من قضايا التاريخ، ومن ذلك قضايا الأعداد والأرقام والإحصاءات الواردة في الوثائق والمصادر، والتي تأتي لتعبّر عن مشقة المسافات وطولها والأخطار المحدقة بسالكها، وإحصاء أعداد جيوش الدول والإمارات ومعداتها التي استعملتها زمن الحرب أو خزنتها وقت السلم، وكميات

1- فرانسوا فورييه: مؤرخ فرنسي، اهتماماته حول أيديولوجية الثورة الفرنسية، وهو عضو الاكاديمية الفرنسية، (1927-1997)

2- عبد الله العروي: مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط5، 2012، ص 136.

المزروعات والمنتوجات والمنقولات من صادرات وواردات ومحتويات القوافل والمسافات، ومراكز التموين وأعداد المراسي وأنواعها، وغيرها من عروض الصناعة والزراعة والتجارة. والإشكال يطرح أكثر في عدد السكان وفئات المجتمع الساكنة في المدن والحواسر والبوادي، وأعداد الهجرات، والتدقيق في سنوات الولادة والوفيات، وما ينجر عن ذلك من شطط حينما تُربط الأحداث بأسماء أشخاص لم يولدوا بعد، أو توفوا منذ فترة قبل وقوع الحدث، وإذ يرجعه البعض إلى التشابه في الأسماء، فإنّ ما يترتب عنه من الكلام في المصاهرات أو التحديد للأنساب يمكن عدّه غلطا، ولا سبيل لتصحيحه إلاّ بعد تهديم العديد من القضايا المرتبط بالتاريخ المزيف، والذي مرّ عليه دهر من الزمن، ممّا يجعل تبعاته وخيمة ونتائجه خطيرة، ليس على فئة فحسب، بل على أجيال ستحمل تبعات الغلط المتعمّد أو العفوي.

ولذا فإنّ التعامل مع الوثيقة التاريخية، ومع مثل هذه النماذج من الأمثلة بقدر ما يستوجب على المؤرخ اعتماد المنهج التاريخي، القائم على رصد الظاهر وتحليل الباطن، ليقدم تفسيراً شاملاً للحدث، فإنّه محتاج إلى مناهج أخرى مساندة، ومعارف جمّة مساعدة، لقرأة مخلفات الحادثة وملحقاتها المبيّنة لها. و من بين أهم المناهج التي تفرض نفسها في التدوين التاريخي الذي يحتوي أرقاما وأعدادا وإحصاءات يحضر المنهج الإحصائي الكمي، الذي يحمل معه آليات بيانية متنوعة، تساعد في الوصول إلى حقيقة الأشياء، وقرأة تلك الأعداد والأرقام، والخوض في معرفة الواقع من الأحداث والمزيف فيها، والمزيد عليها أو المنقوص منها.

في هذا الصدد أودّ أن أطرح إشكالية " التعامل مع الأعداد والإحصاءات المتراكمة في الوثائق التاريخية، والقيمة المعرفية التي تكتسبها في مدونات التاريخ عموماً"، وهل يمكن بواسطتها تجاوز الأخطاء أو تصحيحها؟ وما الضوابط الكفيلة للحدّ من المبالغات في الأعداد والأرقام التي لا تتوافق مع معطيات الحدث، بل ربما تتضارب معها أو فيما بينها؟ ما الآثار المترتبة عن الغلط في الأعداد والأرقام؟ وسأجيب على بعض هذه الأسئلة وفق النظر العقلي، تاركا- مع ذلك- الباب مفتوحا- اتجاه هذه الإشكالية - للبعض من ذوي الأبحاث الجادة والمهتمين بالكتابة التاريخية، حتى يبيّنوا لنا الآليات التقنية الكفيلة بالسيطرة على

القضايا التاريخية الشائكة، والتي تحمل أرقاما وأعدادا يمكن أن تصيغ لنا الحقيقة التاريخية في شكلها الدقيق، والمقصود هو فتح حوار جاد حول مناهج التعامل مع الأعداد والأرقام، لكي تقدم لنا الحقيقة كما وقعت سابقا فعلا أو قريبا جدا منها. سأكتفي بتقديم ثلاث نماذج من القضايا التاريخية المختلفة الأصناف، والتي تستعمل الأرقام للدلالة على وضع ما، لنبيّن نتائجها على البحث العلمي والحقيقة التاريخية، وأترك القارئ ليحكم على مدى ضرورة اللجوء إلى البحث العلمي ومناهجه المتعددة، ولنتأكد يقينا من خطورة عدم تمحيص هذه الأعداد، والتي ستقدم لنا إحصاءً غير دقيق وبعيد عن الحقيقة التاريخية، وهو ما يترتب عليه أحكام خاطئة، وتبعات مهولة، تنبني عليها سلوكات تسبب الندم مستقبلا حيث لا ينفع الندم. تختص هذه الأمثلة بثلاث مجالات هي:

- إحصاء المسافات والأبعاد والأطول في استخراج أحكام على حوادث، والتأكد بواسطة ذلك من شطط الأحكام، ليكون النموذج في هذا العلاقة بين عقبة بن نافع وأبي المهاجر ومدى صدق النصوص الواردة فيها؟

- والنموذج الثاني هو التحقق من أعداد الجيوش وحجم المبالغ التي طالت الوثيقة التاريخية لأسباب متباينة. ونستند هنا إلى ابن خلدون، والشروط التي وضعها لأجل التحقق من الحوادث في هذا الشأن.

- نموذج يخص التأكد والتمحيص للمواليد والوفيات وأثرها على موضوع الأنساب وقيام الدول، وقيمة العوائل وشرف الأسر. وتأتي إشكالية النسب والشرف الإدرسي، ومدى الدقة فيه والآثار المترتبة عليه كنموذج دقيق.

ومن الواجب التنبيه على أنّ الظاهرة التاريخية تبقى نسبية في تقصينا للحقيقة عند تحليلها، كما لا يمكن الجزم بسريان مفعول المنهج الكمي الإحصائي كمنهج دقيق وشامل في رصد كل الأحداث وحقيقتها التاريخية، أو البناء على معطياته للوقائع التاريخية، إذ تظل النسبية ملازمة لهكذا مواضيع وعينات. وإنّ هذه العينات التي نحن بصدد الاعتماد عليها في تسويق قيمة الأعداد والإحصاء في تقصي الوقائع التاريخية لا يمكن - أيضا - الجزم بها نهائيا، لأن الكثير من تفاصيلها تعوزنا مستنداتها، بما يجعل الحكم بشأنها ظنيا وغير قطعي.

ولكن قبل ذلك يجب أن نخوض في بعض المفاهيم والتعريف الخادمة للموضوع، حتى تبيّن من الموضوع، وتتضح لنا الصورة، وتنقيد بالإشكالية المطروحة مقدما.

1. مفاهيم وتعريف خادمة للموضوع:

1-1 العدد والإحصاء المبني والمعنى: إذا كان العدد هو مقدار ما يعدّ كميته ومبلغه وجمعه أعداد، وهو ما يدل على مقدار الأشياء، وما يدل على ترتيب الأشياء أيضا، ومنه اشتقاقات كثيرة كالاعتداد والعدّة¹. فإنّ الإحصاء هو معرفة المعدود وفهم كنهه، قال ابن منظور هو عدّ الشيء وحفظه والإحاطة بعلمه، ولا يطبق ذلك إلّا من أوتي قدرة على التفكير في المدلول وإدراك المعنى². وقد جاء القرآن ليفسر هذا المعنى حينما قال تعالى "لقد أحصاهم وعدهم عدا.."³ و"أحصاه الله ونسوه"⁴، ممّا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ العدد هو الرقم المجرد، في حين كان الإحصاء تبيانا له وفهما للمعدود، ومعرفة مدلول العدد. وعلى الرغم من أنّ البعض يجعل للعدد والإحصاء نفس المعنى رغم اختلاف المبني، لكننا لا نشك بأنّ الله تعالى حينما يكرر معنى الكلمة مرتين متتاليتين في كتابه "القرآن الكريم" لكن بمبنى مختلف "عدّ وأحصى"، فإنّه ينهنا إلى أنّ لكل كلمة معناها ومرماها.

ومن هنا وجب أن ننبه على ضرورة العناية باللغة ومدلولاتها في البحث التاريخي، لأنّ اللغة العربية غنية بالمعاني خصوصا إذا اختلفت المباني، أما إذا اتفقت المباني فإنّه من الواجب العودة إلى اعتبار خاصيتين في اللغة وهما حركات الكلمات ونطقها، وسياقات الكلمات ومفهوماتها لدى الأفراد والجماعات. وهو أمر مهم لمن رام الخوض في البحث العلمي الجاد، لأنّ اللغة عنصر أساسي في بناء الحادثة التاريخية، والتدقيق في تحليلها وفهمها، بالاعتماد على كل حرف وحركة في الكلمة، وعلى كل كلمة ولفظ في جملة النص التاريخي.

1- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ج2، مادة عدد، القاهرة، 1379.1960، ص587؛ ابن منظور: لسان العرب، مادة عدد، دار المعارف، بيروت، ص2833.

2- ابن منظور: المصدر السابق، مادة حصي، ص904.

3- سورة مريم، آية 94

4- سورة المجادلة، آية 6

إنّ المصادر والوثائق تقدم أرقاماً وأعداداً للمسافات والأشخاص والبضائع، لكن إحصاءها يتجاوز تعداد الكمية والمقدار إلى فهم وتفسير مدلولات ذلك العدد، وهو المراد بالإحصاء. وإذا كان العدد قريباً من لفظ الرقم والأرقام في المعنى، فهل يأتي معنى الإحصاء قريباً في المعنى من كلمة حصّة ولفظ حصص "الآن حصص الحق أنا راودته عن نفسه.."¹؟ خصوصاً إذا علمنا بأنّ لفظ حصص، والتي أصلها "حص، وحصص" معناه تجلى وظهر بعد كتمان وضمور، وتبيّن بعد غموض، هذا المعنى الأخير الذي تهدف إليه كلمة إحصاء. ولا شك أنّ البحث في الألفاظ الرباعية "حصص، ككفكف، ملم، زعزع... وغيرها على قول الباحثين: "لا يزال جهد أهل اللغة فيها مستمراً لسد الفراغ الذي لم يوفه القدماء حقه من البحث والتقصي، وتبسيط الضوء على بعض دلالات الألفاظ"². ونضيف إلى هذا النداء دعوة أخرى، وهي ضرورة ألاّ يتناول الباحث المؤرخ نصوص الوثائق وبالأخص المقدسة منها "القرآن والسنة" أو التراثية العريقة منها "كالشعر والرجز والحكم" تناولاً سطحياً، بل عليه أن يتمكّن من معانيها، وأن يفسرها في سياقاتها التاريخية واللغوية اللسانية، فكثير ما وقع البعض في أخطاء قاتلة نتيجة عدم اعتبار اللغة وسياقات الألفاظ "أي البحث في اللسانيات كمنهج"، ممّا يؤدي إلى تحريف المعنى والشطط عن حقيقة الحدث.

لقد بات من الضروري أن يدقق الباحث التاريخي في معاني اللغة ومرامي الكلمات وأبعاد المصطلحات على شاكله "العدد، الإحصاء، الأرقام"، هذه المصطلحات التي تمتلئ بها كتب التاريخ في مواضيع شتى ومجالات متفرقة، ممّا يستوجب الانضباط بفهمها وفقها، حتى نفسر الحادثة كما وقعت، وما كان المقصود منها فعلاً. وإنّ الغوص في اللسان العربي هو أمر ضروري بالنسبة للباحث، لأنّ فهم النص العربي اللسان في العصر الوسيط- مثلاً- هو آلية ضرورية لفقه الحوادث وضبط الأفعال، حتى نستصدر بشأنها أحكاماً. وإذا كان اللسان العربي مهماً في النص والوثيقة المصدرية، فإنّ الاطلاع على قراءات الآخرين من أمثال

1- سورة يوسف: الآية 58

2- وهي صرخة رفعتها الباحثون اللغويون وهم يقرأون قواعد البصريين والكوفيين والبغداديين اللغويين لسد فراغ رأه المحذون لم يفصل فيه القدامى. راجع مقال فاطمة بوسلامة: الرباعي المضاعف في القرآن الكريم "حصص نموذجاً". مجلة الواضحة، درا الحديث الحسنية، الرباط. المملكة المغربية، ع.7، 2012.

المستشرقين أو المؤرخين العجم يقتضي منا أيضا الإتقان للغاتهم وألسنتهم، حيث بات هذا أمرا ملحا وغير ثانوي أيضا.

2-1 المنهج التاريخي وقواعده الأساسية: لا شك أنّ لكل ظاهرة منهج يستخدم لفهم أوضاعها ومساراتها والوصول إلى حقيقتها، على اعتبار أنّ المنهج مهمته هي "الكشف عن الحقائق"، وفي هذا الاتجاه يأتي المنهج التاريخي الهادف إلى تقصي الأحداث الماضية، من خلال التثبت من الرواية سندا وظاهرا، وتحليلها متنا وباطنا، وفق منهج تحليلي هادف. وإذا اعتبره الأداة الكفيلة بتمحيص الأحداث وتحليلها واستخلاص العبر، ثمّ تقديمها للقراء لأجل الاستفادة منها، فإنّ حاجته إلى مناهج مساندة وآليات موضحة مؤيدة ترقى إلى درجة الضرورة، لأنّ الحادثة التاريخية تحمل في طياتها العديد من المكونات التي تمّ تسويق الحدث بالاعتماد عليها، وهذه المكونات لا تتمكّن من إدراك مغزاها وفهم منطقتها إلاّ بآليات منهجية من جنسها، وقياسات ترصدها حق الرصد. ومع هذا يبقى المنهج التاريخي أساس الوسائل والمناهج في تتبع الظاهرة التاريخية.

إنّ التاريخ الذي عرفه ابن خلدون بأنه: "فنّ عزيز المذهب جمّ الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياساتهم.." ¹ يحتاج- أيضا- إلى متمرس يلتزم بشروط قال عنها نفس المؤرخ "وحتى تتمّ فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرويه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مأخذ ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط" ². وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الأدوات محددا إياها من حيث: "...تحكيم أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، والأحوال في الاجتماع الإنساني، وأن يقبس الحاضر بالذاهب..."، وهي أدوات كفيلة بتجنيبه مطبات الغلط ومهاوي الزلل. هذه المغالط التي نبه عليها نفس المؤرخ، وعدّد أهمها ذاكرا "التشيعات للأراء والمذاهب، وقبول ما يوافق الأهواء ورفض ما لا يوافق، فيكون التشيع غطاء عن بصيرتها عن الانتقاء والتمحيص، والثقة بالناقلين والذهول عن المقاصد حيث لا يعرف القصد ممّا عاين، ونقل

1- ابن خلدون عبدالرحمن: المقدمة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2003، ص21.

2 نفس المصدر، ص 21.

الخبر على ما في ظنه فيقع الكذب، والجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من تصنع، والتقرب من أصحاب التجلّة والمراتب بالثناء والمدح، والجهل بطبائع الناس وأحوال العمران...¹.

ولم يتوان السخاوي (ت 902هـ) في التأكيد على المنحى، وهو يأخذ عن سلفه- أمثال السبكي- شروطا تتلخص في صدق المؤرخ، الذي لا بد أن يعتمد في النقل على اللفظ دون المعنى، وأن يسمي المنقول عنه. وأن يكون- هذا الناقل- عارفا بحال المترجم علما ودينا وغيرها من الصواب، في حسن العبارة. و من شروط التناول أن يكون عارفا بمدلولات الألفاظ، وأن يعبر عن مترجمه بعبارة لا تزيد عنه ولا تنقص، فلا يغلب عليه الهوى، وفق عدل يقهر به هواه، ويسلك معه طريق الانصاف، وإلا فالتجرد عن الهوى عزيز...².

كل هذه التوجهات التي اجتمعت فيها السابقون، تؤكد على إعمال العقل والتمحيص في الرواية والنظر في سياقاتها، ووفق مقارنة الشواهد والعناصر الغائبة، باعتبار أن الغرض منه هو تحقيق الصواب في فهم الأحداث، والقرب من الواقع للاستفادة من العبر والنتائج، ومع هذا تبقى معضلة العدد والرقم في الوثيقة التاريخية تشكل هاجسا يهابه كل خائض في تحليل التاريخ. ومن هنا حثّ المتأخرون على إدراج المنهج الإحصائي في التوثيق التاريخي، ودلّوا على قيمته في رصد الحقائق، لكن تبقى المبالغات سيده الموقف، ولا يمكن التدقيق في المسائل الإحصائية التاريخية إلا بإعمال النظر والعقل، وتفعل المقارنات بين الأعداد والمعدودات، والأرقام والمدلولات. كما يجب تفعيل الإحصاء الوصفي القائم على المعاينة المباشرة كذلك، فضلا عن إعمال العقل من خلال تفعيل تقنية الاستدلال. ونظن أن ابن خلدون وهو يحدّد الشروط والآليات السالفة الذكر، فإنّه يحثنا على ضرورة إعمال العقل في هذا الاتجاه للوصول إلى كنه الحقيقة التاريخية.

إنّ الحذر في أخذ الأرقام كما جاءت في الوثيقة بات ضروريا، لأن المبالغات لأجل التبجيل أو التقليل لأجل التحقير هي سمة نجدها لدى عدد من المؤرخين، سواء كانت عن قصد أو غير قصد. فالمبالغة في أعداد الجيوش لإظهار القوة، أو أعداد وفياتهم لدى العدو

1- نفس المصدر والصفحة

2- حول شروط المؤرخ أنظر شمس الدين السخاوي (ت 902هـ/1497م): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ مؤسسه الرسالة، بيروت، ط 1،

1986، ص 107-127.

لإظهار عجزه وقهره، كلها معطيات تتوشح بها كتب التاريخ، لكن من اللازم إعطاء أرقام دقيقة أو قريبة من ذلك لفهم الوقائع، وهذا لا يتأتى إلا بالحضور والمعينة وإجراء مقابلات والمقارنات بين النصوص، لنفهم ونحصي العدد وفق منظور علمي هادف، ومنهج تحليلي صارم..

3-1 المنهج الاحصائي ضروري... ولكن... إذا كان البعض يعرف المنهج الإحصائي على أنه: "المنهج الكمي المعروف والمؤيد بمجموع التقنيات القياسية المساعدة على بناء المعرفة العلمية، مثل طريقة أخذ الملاحظات الصحيحة، وكيفية تفسير النتائج واستقرائها"¹، فإن هذا المنهج يأتي- حتما- ليستخدم الأرقام والأعداد الموجودة في المعلومة المجموعة، وليتم عرضها مع الحدث، فتسهم بذلك هذه الأرقام والأعداد في توضيح الظاهرة، وتفسير محتواها. ومعلوم أنّ المنهج الإحصائي أنواع منها المنهج الاحصائي الوصفي، ومنها الاحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي². وإذا اتفق الجميع على قيمة الأعداد والإحصاءات في تحليل الظاهرة، فإنّ الناس اختلفت حول الإحصاء هل هو منهج قائم بذاته أم هو خارج عن نطاق ذلك. لكن يجب التأكيد على قيمة الكميات الواردة في النصوص، ومدى إسهامها في تنوير النص والقارئ له، وعليه لا يجب انكاره كمنهج كمي ورقعي له ضوابطه وشروطه، وله أيضا تأثيراته في حركة التأليف³ وإيصال المعرفة والحقيقة للآخر.

لكن من الضروري أيضا أن نعقد لهذا المنهج وتلك الأرقام ضوابطًا، تبعد كل احتمالات التضخيم بهدف المفاخرة، أو التقزيم بدافع العداوة، وهذه الضوابط نستخلصها من إنجاز ابن خلدون الذي نبه على ضرورة تطبيق الأرقام على الميدان وسماه إعمال العقل في قواعد السياسة وطبيعة العمران، وتطبيق الشاهد على الغائب، والحضور الميداني للحكم عن

1- أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر آل حيان دار البازور العلمية للنشر والتوزيع،

الطبعة العربية الثانية، عمان الأردن، 2015م، ص 14-15

2- المنهج الاحصائي ينقسم الى منهج احصائي وصفي والآخر استدلال، فالوصفي يهتم بالوصف الرقمي لمجتمع معين، أما التحليل الاحصائي الاستدلالي فهو عملية المعاينة واتخاذ عينة صغيرة للاستدلال بها على مجتمع كبير، ويتم بالاستقراء الذي يتوصل به الى استنتاجات عامة من أمور خاصة يتكرر حصولها على نمط واحد. اما الاستدلال فهو الذي يتم به التوصل الى استنتاجات خاصة من قواعد عامة معروفة، ولا يكون الاستنتاج صحيحا إلا إذا كانت القاعدة العامة أو المقدمة صحيحة.. راجع أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الاكاديمية،

مصر، 1996، 351: أحمد عبدالمعتم حسين: أصول البحث العلمي، ج1، المكتبة الاكاديمية، مصر، 1996، ص 30،

3 راجع احمد بدر: المرجع السابق، ص 352

الأحداث وتصويبها. والحقيقة أنّ التمعن في الأرقام ومقارنتها مع بعضها واعمال العقل بشأنها هو وسيلة المؤرخ والباحث لأجل ضبط المعلوم والتحقق من المسائل، وذلك يتطلب صبرا ونباهة وتركيزاً¹.

سنقدم ثلاثة نماذج من الأحداث المستشهدة بأرقام وأعداد ممّا طالها التضخيم، وأوقعها ذلك في الشطط، وقد بقيت إلى زمن متأخر يقينية عند عدد من المؤرخين، لكن ممارسة بعض النظر وجزءاً من النباهة سيعصف بتلك الأحكام التي باتت حقائقاً، وبنيت عليها مصائر الأمم الشعوب، وتأسست عليها قراءات في حوادثها أبعدها عن جوهر حقيقتها وغايات منفذها، بل صارت في كثير من الأحيان أدوات يستعملها المغرضون وسلاحاً للسيطرة الفكرية والفعلية، وتأتي بعض الأمثلة من التاريخ الوسيط وبالأخص بلاد المغرب لتعطينا دلالات عن الشطط في فهم النص المليئ بالأعداد والأرقام، وتقدم إحصاءات يفسرها البعض خطأ في الدلالة على أشياء واستصدار أحكام بعيدة عن الواقع، ومن ذلك الأمثلة التالية:

1- **العلاقة بين عقبة وكسيلة وأبو المهاجر "طول المسافات تدحض شطط الروايات"**²: إنّها حادثة تاريخية تبرز فيها قيمة إحصاء الأبعاد والمسافات والأطول وأثرها في دحض روايات وأحكام مغلوبة في تاريخ بلاد المغرب، وفي العلاقات الاجتماعية المترتبة على ذلك. حيث أشارت المصادر التاريخية - على اختلاف أزمانها وطروحاتها - إلى حركة الفتح لبلاد المغرب، وإلى الدور الذي تكفل به الفاتحون قادة وجندا، كما دوّنت أهم القضايا التي اكتنفت حركة الفتح. هذه القضايا التي عمل على تأجيحها المغرضون، وسار على منوالهم القراء المتأثرون بالتوجهات الحداثيّة، فقدموها للقراء زاعمين حرية البحث وموضوعية الطرح.

كان من بين الأقضية والمسائل التي تمّ تداولها "شخصية عقبة وعلاقته بالآخر"، ولا شك أنّ هذه الشخصية التاريخية ذات دلالات ورمزيات، قد ارتبطت إسمها بحركة الفتح لبلاد المغرب، فلا تكاد تذكر ذلك إلاّ وعقبة في موقع ظاهر ومتقدم تاريخياً. فسَلّطت الأضواء

1 نفسه: ص 21

2- وقد ناقشت هذه الفكرة في كتاب "مقاربات في تاريخ المغرب الأوسط" و"ورقات مذهبية وسياسية وثقافية"، دار الخلدونية، الجزائر ط 2019. أردت أن أستأنس بالفكرة وتحليلها لنبين قيمة الأعداد والمسافات في دحض الروايات.

علمها، حين تأثر بها أهل المغرب، ونسجوا حولها البطولات، وكتبوا عنها في المفاخر والانتصارات، لتأتي بعد ذلك الكتابات التاريخية الحديثة فتثير بعض النصوص التي حوتها المصادر دون تمحيص بتقديم الوجه المخالف. وعلى الرغم من أنّ الشك ينتابنا حول تلك المصادر التي نعتقد بأنها لم يتمّ تحقيقها بالشكل الذي يخرجها كما كتبت فعلاً¹، فإنّ الواقع في البحث التاريخي لا يزال يعتمد على وبصفة أساسية، ريثما تظهر نصوص جديدة ومخطوطات دفيئة قد تقدم المزيد من المعلومات، وتسلط الكثير من الأضواء على بعض الزوايا المعتمنة في تاريخ بلاد المغرب، فتملأ فراغات باتت تعشش في زواياها الأفكار الهزيلة والفرق الهدامة².

إنّ ما نلاحظه في الروايات عن العلاقة بين عقبة وأبي المهاجر هو الاختلاف في الروايات عند ابن عبد الحكم الذي يذكر بأنّ أبا المهاجر سجن عقبة، وأقره حديداً، حتى أتاه كتاب من الخليفة بتخلية سبيله. في حين نجد أنّ ابن عذاري لم يذكر هذه القصة في الإساءة³، وربما الشك ينتاب البعض في ما تذهب إليه الروايات من إهانة أبي المهاجر لعدة اعتبارات. ذلك أنّ أبا المهاجر عرف بسياسته المهادنة والهادئة اتجاه الخصوم، فكيف تكون اتجاه من كان تحت قيادته في شخص مثل عقبة بن نافع، كما لا يعقل أن يهان قائد جيش إسلامي في حضرة عصابة كعصبة الفهريين الذين شكلوا تياراً كاسحاً في حركة الفتح، والذين سيكون لهم شأن كبير ابتداءً من هذه الفترة إلى نهاية الدولة الأموية بالمغرب، كما سيكون لهم شأن مثله ببلاد الاندلس بعد فتحها عام 92هـ/711م، خصوصاً إذا علمنا أنّ أبا المهاجر يعدّ في مرتبة مولى لمسلمة بن مخلد، والنّاس لا تزال فيهم نفحة العصبية والعشيرة، وهو ما قد يثير الفهريين خصوصاً ما روجته الروايات من إهانات في حقه، ووفق ما زعم بعض كتّاب تاريخ

1- ينتابنا الشك في كثير من التحقيقات للمخطوطات التاريخية الهامة، لنطلق صرخة في ضرورة إعادة قراءة المخطوطات والمقارنة بينها والمصادر المكتوبة المحققة، فربما كانت هناك نسخ مهملة أو ورقات غير واضحة، أو عائق ربما أصاب المحقق فغفل عن كثير من المعلومات الهامة التي لا تزال تثير الشك والارتياب، وتدعو إلى مزيد من التحقّق والانتباه في التحقيق وفي الطرح.

2- هناك دعوة جديدة في ميدان البحث العلمي التاريخي، تحملها المدرسة الأمريكية، لا تزال نسمع عنها، ولكن لا نرى لها أثراً مادياً، تدعو إلى إعادة قراءة تاريخ بلاد المغرب وفق معطيات ومصادر جديد، قد تقلب العديد من الحقائق. ولستنا ندري حقيقة المسألة، ولكن ضرورة الانفتاح على المدرسة التاريخية الأمريكية بات أمراً مستعجلاً للاستفادة من مناهجها، والاطلاع على كتاباتها، وتقييم المصادر التي تعتمدها في بناء العادّة التاريخية الخاصة ببلاد المغرب أساساً.

3 ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها، مكتبة المثنى، بغداد، 1920، ص 195؛ وانظر أيضاً ابن عذاري المراكشي: البيان، مكتبة صادر، بيروت، ج 1، ص 22؛ السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، ج 2، 1981، ص 36.

المغرب، أفلا يحرك لها الفهريون أو عصبيته من البربر أقل حراك؟ خصوصا إذا تيقنا بأن عقبة قبل أن يصل ويؤسس القيروان كان قد صاهر بربر لواتة، هؤلاء البربر الذين شكلوا أيضا تيارا قويا في حركة الفتح لبلاد المغرب والاندلس، وقد صاهرهم عقبة وتزوج أم عياض لتنجب له أربعة أبناء يحملون الدم العربي والحمية البربرية، وهم الذين ستقع على أكتافهم حملات الفتح لبلاد المغرب وبلاد السودان الغربي والاندلس وجنوب أوربا.

ثم تتماهى الروايات في إظهار وتصوير وتفسير العلاقة بين عقبة وأبي المهاجر، حينما عاد عقبة في المرحلة الثانية من توليته أفريقية بعد وفاة الخليفة معاوية، وتولي ابنه يزيد الحكم¹، حيث ينتقم عقبة لما فعل أبو المهاجر اتجاه شخصه- كما سلفت الرواية المطعون في صحتها- وكذلك إقدام هذا الأخير على تخريب القيروان حسب الروايات التي يطالها الشك أيضا، ولا نقول بممارسة أبي المهاجر التخريب لأنها "القيروان" منشأة عربية إسلامية تاريخية، تقوم فيها مؤسسات إدارية ودينية معتبرة في نظر الساكنة².

وإننا نشكّ فيما ذكره المؤرخون خاصة بإحراق أبي المهاجر للقيروان، وبناء مدينته جديدة "تاكيريوان"، وإنّ تدمير مدينة كبيرة كالقيروان قد أخذ بناؤها من جهود المسلمين مأخذه، يعتبر عملا إجراميا نشكّ في أن يحدث بإيحاء من شخصية جلييلة كشخصية مسلمة بن مخلد الأنصاري أو مولاه أبو المهاجر، بل نعتقد أنّ الأمر لم يزد عن كونها "هجرة القيروان وإخلائها من العسكر والإدارة"³، أي بإخراج نخبتها وكبار تجارها وحرفييها منها. وهي الحادثة نفسها التي ستذكر عند الحماديين حينما بنيت القلعة وخرّبت المحمدية "مدينة القائم المسيلة"، وتخريبها كان يعني تهجير أعيان وعلماء المحمدية إلى المدينة الجديدة "القلعة"⁴، ثم خربت القلعة بهجرة أهلها وعلية قومها وسراتها إلى بجاية، لكن القلعة بقيت

1- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب، ج1، ص 24.

2- موسى لقبال: المغرب الإسلامي، مؤسسة الكتاب، الجزائر، ط3، ص 37.

3 ابن أبي دینار: المؤمن، دار المسيرة، لبنان، ط 1993، ص 41: السيد عبد العزيز سالم: المغرب الكبير، ج2، ص 214.

4- وهنا يجب أن نرجع على معنى كلمة تخريب وخرّب في سياقها التاريخي، فهي لا تعني التخريب المادي وإنما التخريب المعنوي الاعتباري فقط، لكن هبلا بقيت المدينة سواء القيروان سابقا أو المسيلة لاحقا. وهي أيضا الخروج من البيت وتركه، في تفسيره لمعنى الآية "يخربون بيوتهم بأيديهم"، وفي الحديث "اقتراب الساعة إخراب العامر وعمارة الخراب". أي أن يتر الموضع خربا. راجع ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، مادة "خرّب"، ص 1121.

قائمة، يدرس فيها الطلبة ويحضر فيها العلماء، وتسير نحوها قوافل التجارة، وهو ما سيذكره أصحاب كتب المسالك، أمثال ابن حوقل والبكري وغيرهما ممن يأتي بعدهما¹. ونظن جازمين أنّ استراتيجية الفاتحين في بناء مناطق الارتكاز لأجل الانطلاق نحو فتح أراضي جديدة كانت وراء هذا العمل. فعبر فترات الفتح الإسلامي كان الفاتحون يؤسسون مراكزا تصير مدنا للانطلاق منها إلى ما بعدها، وحينها يؤسسون مركزا آخر، فينتقل مركز قيادة أركان الفتح عبرها. فمن مدينة كالفسطاط انتقل المركز إلى برقة، وبعد برقة كانت القيروان، ونفس العمل بالنسبة للفتح أبي المهاجر مع تكيروان... وهكذا تأسست المراكز والمدن في بلاد المغرب عموما، حسب استراتيجية كل فاتح إلى أن وصلنا على عهد حسان حينما بنى مركز ترشيش "تونس" ومينائها العظيم نتائجه على حركة الفتح عبر البحر المتوسط². كل هذا يمكن أن ندحض به مسألة التخريب للمدن التي اعتبرها بعض الدراسات انتقام القائد اللاحق من قائد الفتح السابق.

وتذكر المصادر أنّه حين قدم عقبة القيروان ومعه عشرة آلاف فارس أخذ أبا المهاجر وحبسه وقيده، وأخذ ما معه من مال فكانت مائة ألف دينار، وجدّد بناء القيروان، ثمّ خرج إلى المغرب ومعه أبو المهاجر موثقا مقيّدا بالحديد³. مع الملاحظة أنّه لا توجد قضية المال هذه إلاّ عند المالكي، وطيلة الغزو بقي أبو المهاجر موثقا في الأغلال إلى أن كانت العودة، وكانت معركة تهودا التي استشهد فيها أبو المهاجر حسب رواية ابن عبد الحكم والمالكي موثقا بالحديد⁴.

إنّ عقبة كان أول من توغل نحو المغرب الأقصى وبرفقتة أبو المهاجر دينار، ممّا يثير الشكّ حول المبالغة في إساءة العزل والسجن، ولعل عقبة اكتفى بتلقين أبا المهاجر درسا - إن صحّت إساءة أبي المهاجر لعقبة- ثم اعتبره أحد قوّاده في حملته الكبرى التي أدّت في

1- راجع كتب المسالك وما يصفون به مدينة القيروان والقلعة، هذه الأخيرة التي قيل عنها بأنها خربت.

2 راجع حسين مؤنس: فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح إلى قيام الدولة الأموية 711م-756م، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2002، ص 57.

3 المالكي: رياض النفوس، تحقيق حسن مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، ج1، ص22.

4 ابن عبد الحكم: نفس المصدر، ص196؛ المالكي: نفس المصدر، ص25، ابن عبد الحكم: فتوح مصر واخبارها، تح محمد صبيح، مكتبة مدبولي، القاهرة 1974، ص134.

الأخير إلى استشهادهما معا في تهوداً¹. وما يجعلنا نتساءل حول صحة رواية الإساءة لأبي المهاجر أمور:

أ- كيف يمكن التوفيق بين عقبة الذي يظهر في شخصية المؤمن صاحب الكرامات والورع المحافظ على الدين حينما يوصي أولاده: "بقراءة القرآن وترك الشعر، وأن لا يتداينوا، ولا يقبلوا العلم عن المرخصين"²، وبين كونه الظالم الميّن لأبي المهاجر دينار؟

ب- لو كان حقيقة أنّ مسلمة حرّض على إهانة عقبة بواسطة أبي المهاجر، فإنّ أبا المهاجر سوف يجد العون من طرف مسلمة، ويدخل هذا الأخير على الخليفة يزيد بن معاوية ليطلق سراح أبي المهاجر دينار لأنّه من شيعة ومن الموالين له، ولكنّ القصة تبدو ضعيفة. حيث مكث مسلمة في الحكم بضعة أشهر، ثمّ توفي وهو وال على مصر في رجب 62هـ/682م، ولا تبدي المصادر نصوصاً عن تدخل مسلمة أو مناصرته لأبي المهاجر بحسب روايات مدسوسة. ج- ثمّ كيف يمكن أن يسير عقبة من القيروان ومعه أبو المهاجر وكسيلة مقيدين، إذ كان يمكن أن يزيل عنه العيب بأن يسجنهما بالقيروان عند خليفته زهير بن قيس، خصوصاً وأنّ لأبي المهاجر وكسيلة رجلاً كانوا تحت إمرتهما يحبونهما ويوالونهما، وتلك مغامرة خطيرة قد توقع بعقبة بن نافع وتعصف بشخصه وجهوده. لكن الروايات تبدو ضعيفة إلى حد الهزال.

د- لا يعقل أن يسير عقبة من القيروان إلى بغاية، ثمّ إلى الرّاب بعد حصار بغاية، ثمّ يسير نحو حواضر تهرت وتلمسان وطنجة، ثمّ السّوس الأدنى والأقصى، ثمّ العودة في مسافة تقدر بما لا تقل عن أربعة آلاف (4000) كلم ذهاباً وإياباً، وكان كلا من أبي المهاجر دينار وكسيلة مقيدين³. وهنا يدخل الإحصاء والعدد ليدحض مزاعماً ظلت دوماً عالقة في أذهان البعض، وقد بنيت عليها اتهامات وأحكام ومواقف. وكان هذا سيراً على الاقدام وركوباً على الخيل من القيروان إلى بغايا فتهرت فتلمسان إلى رباط شاطر فطنجة فالسوس ثم العودة إلى تهودة بما يعني أن الحركة ستدوم أشهراً، وأبو المهاجر مقيداً في وثاقه؟

1 عصام شبارو: الأندلس، دار النهضة العربية، ط 4، 2002، ص 39.

2 المالكي: نفسه، ص 22.

3 ابن عبد الحكم: نفس المصدر، ص 198: المالكي: نفسه، ص 22: ابن الأثير: الكامل، دار صادر، بيروت، 1965، ج 4، ص 105: النويري:

نهاية الأرب، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص 193

هـ- لماذا يأخذ عقبة أبا المهاجر دينار من القيروان إلى الأطلس، ثم العودة به إلى تهودا، وهو في قيوده لمسافة تقدر بالأشهر والمراحل ليطلق سراحه بقوله: "أخلوا سبيل أبي المهاجر"، ثم يقلده الإمارة على القيروان قائلا له: "ألحق بالقيروان، وقم بأمر المسلمين، وأنا أعتنم الشهادة"، فيرد السجين: "وأنا أعتنم الشهادة مثلك"¹. و عليه كيف ينقلب عقبة من ناظم على أبي المهاجر إلى راضٍ عنه، بأن أقامه على أمور المسلمين في القيروان أولى حواضر الإسلام ببلاد المغرب، وينتقل بهذا أبو المهاجر من وضعية الأسير إلى مقام الأمير؟ و- ثم ألم يوجد في هذه الحملة التي قام بها عقبة من القيروان إلى المحيط، ثم العودة إلى تهودا عدد من الصحابة والتابعين، الذين يمكنهم أن ينكروا عليه فعلته اتجاه أبي المهاجر وكسيلة؟

إنّ الزواة لحكاية اضطهاد عقبة لأبي المهاجر قد جنحوا إلى المبالغة والتضخيم، وربطوا ذلك بأمور ليست من المصلحة، خاصة ما ورد عن قمع عقبة قبيلة أوربة - وهو يعلم أنّ ذلك سيعود عليه بالضرر الكبير- وكذلك لا يمكننا أن نأخذ بقصة الأصفاد التي وضع فيها أبو المهاجر أثناء غزوه السّوس، حيث كان الأسلم له أن يسجنه في القيروان دون أن يكون لوجوده خطر، ومعه الجزء الأكبر من الجيش، ثمّ كيف يكون محكوما عليه بالسجن وفي نفس الوقت أحد قواده المستبسلين حسب الرواية التاريخية²؟ لا شك أنّ الدارسين لمعارك العصر الوسيط وفتوحات الأمويين ببلاد المغرب والأندلس يثنون على خطط قوادها وحنكة أبطالها وتطور استراتيجيتها الحربية، بما ينبى عن تفتق العقلية العسكرية المتطورة لدى القادة والجند، مما أسفر على النتائج الباهرة المحققة في هذه المجالات الجغرافية، وعليه لا يمكن أن يكون قائد كعقبة من السذاجة بمكان في مثل هذه الظروف، ووفق تلك المعطيات. وهنا تأتي دراسة الأعداد والأرقام وإحصائها لتدلل على ضعف تفسير المصدر، أو عن نقص كثيف في معلوماته، أو وقوع الدسيسة في الأخبار، مما

1 المالكى: نفسه، ص 27؛ النويري: نفسه، ص 194. ويذكر ابن عبد الحكم بأنّ أبا المهاجر كان مقيدا بالحديد حينما استحرّ القتال ولمّا أمر عقبة

بفك قيوده الحديدية أبى أبو المهاجر وقال ألقى الله في حديدي فقتل عقبة وأبو المهاجر ومن معهما.

أنظر ابن عبد الحكم: المصدر نفسه، ص 199.

2 ابن عذاري: المصدر السابق، ج 1، ص 29؛ إبراهيم بيضون: المرجع السابق، ص 43.

يضطرننا إلى التحفيز على مزيد من قراءة النصوص في مخطوطاتها الأولى، مع مزيد من البحث في بطون المكتبات والمجاميع لتقصي روايات الفتح التي قد تمدنا بحقائق جديدة. والحاصل المراد هو أنّ الاعتماد على دقة التواريخ، وإحصاء طول المسافات من القيروان إلى بلاد طنجة مروراً بتهرت وتلمسان وغيرهما، ثم بلاد السوس، ثم العودة عبر المسار الداخلي لبلاد المغرب إلى غاية بلاد تهودا، أين كان استشهاد عقبة مع أبي المهاجر وصحبهما، في مراحل طويلة وخلال ليالي وأيام عديدة، والخصام قائم بين عقبة وأبي المهاجر، إنّ هذا ممّا يثير الشكّ في صحة رواية الإساءة والأغلال، ويؤدي إلى وجوب إعادة القراءة للنصوص، وإعمال النظر العقلي في الوقائع والحوادث الخاصة بعقبة ومعاملته لأبي المهاجر وكسيلة بما يجعل النصوص غير متضاربة.

2. أعداد الجيوش والسبي وحجم المبالغات: وجب أن نتفحص هذا المعطى بشكل دقيق بالنظر إلى حجم المبالغات التي طالت الوثيقة التاريخية لأسباب متباينة عند المؤرخين والخباريين، سواء حبا وفخرا أو انتقاما وجورا. وواجب الانتباه يمليه حجم النصوص الواردة في كتب التاريخ حول هذه الظاهر - ظاهرة الحروب وما ينجر عنها من تعداد وإحصاء، من محاربين لدى الطرفين، ومن سبي وغنائم وقتلى - على اعتبار أنّ الكتابة التاريخية التقليدية كانت كتابات سلطانية " الكتابة من الأعلى" أي تهتم بشأن السلطان والحاكم من حيث حروبه وانتصاراته وانجازاته، وعموم الكتابة كانت للمفاخرة والمباهاة أو عكسها الانتقاد والمذمات.

ما يلاحظ والأعداد تترى فيما يخص الجيوش والسبي وعموم الغنائم أنّ ظاهرة التضارب في الأعداد نجدها منتشرة في مصادر التاريخ، فلا تكاد تجد الإجماع على عدد معين سواء في ما سبي أو اغتنم أو قتل فضلا عن الجرحى والمعطوبين أو الفارين والغرق والغائبين، وفي ضبط أرقام الأعوام زمن اليسر والانتصار أو السنين زمن الأزمة والانكسار. ولأجل هذا لا يمكن أن نلتم بكل تفاصيل الحوادث كما وقعت فعلا، إلّا إذا استعملنا كل الأدوات والآلات التي ساهمت في صنع الحادثة تلك من قريب أو من بعيد. ولا يجب أن نذهب بعيدا في شرح الظاهرة التي قد تطول، وإنّما وجب التنبيه على ضرورة ضبط الأرقام، وإعطائها دلالات بما يحقق الموضوعية.

وعلى الرغم من كثرة النماذج الواردة في المصادر فإنني سأقدم أمثلة موجزة على ما ذهبنا إليه من أحكام تخص المبالغة في الأعداد من جهة والتضارب من جهة ثانية فيما يخص السبي وتعداد الجيوش.

- أعداد الجيوش: أشار ابن خلدون في مقدمته- وهو يتحدث عن فضل علم التاريخ وعن المغالط التي يقع فيها المؤرخون والمفسرون، ويقدم عددا من الأمثلة- إلى حجم الأغاليط التي تبدو من خلال المبالغات في الأعداد والأرقام، ويسرد نموذجا حيا في هذا الاتجاه، حيث يشير إلى نقل المسعودي وكثير من المؤرخين في جيوش بني إسرائيل الذين أحصاهم موسى عليه السلام - وهم في التيه مَمَّن كان ابن العشرين عاما- بأتهم بلغوا 600 ألف أو يزيدون. وقد رد ابن خلدون الرواية بإعمال العقل والمطابقة والمقابلة والمقارنة، واجتهد في رد الرواية من أربع زوايا:

أولها: بالنظر للعوائد والأحوال المألوفة حينما نتفحص أحوال مصر والشام عصرئذ¹.

ثانها: أنّ مثل هذه الأعداد يبعد أن يقع بينها الزحف والقتال لضيق مساحة الأرض عنها.

ثالثها: أنه قارن بين جيش بني إسرائيل هذا وقوات الفرس التي خربت بيت المقدس، وقد كان الفرس لهم من الامتداد في المساحة والامتلاك للأوطان ما يذهل فيه الناس، ومع هذا لم تبلغ جيوشهم العدد الذي بلغته جيوش التيه في عهد موسى - عليه السلام- مع العلم أنّ أعظم تجمع للجيش الفارسي في عهد متأخر كان بالقادسية زمن الخلافة قد بلغ 120 ألفا من الجنود.

ورابعها: أنه قارن بين عدد جيش التيه 120 ألفا، وعدد جيش سليمان 12 ألفا رغم أن سليمان جاء بعد موسى ب11 جيلا، ممّا يستوجب الزيادة وليس النقصان، على الرغم من أن عهد سليمان كان في عنفوان ملكه واتساع سلطانه²، وهذا عكس أوضاع موسى عليه السلام.

- ظاهرة السبي: لا شك أن هذا كان زمانا ممّا يرد به الغالب المغلوب، ويفرض سيطرته به فكان سبي نساء المهزيمين، وأخذ أبنائهم وذرائعهم رعايا ورهائن في بيوتات المنتصرين، وهي

1- ابن خلدون: المصدر السابق، ص21

2- ابن خلدون: المقدمة، ص 21

باقية مستمرة بأشك وإجراءات مختلفة، لكن الكتب والوثائق يبدو فيها أيضا بعض المبالغات والتضارب. بل يصل بعضها إلى الاستحالة حيث لا يقبل العقل حجم العدد وأرقام الكتب.

ومما ترجم هذا نص لابن عذارى المراكشي في كتابه البيان وهو يتحدث عن ولاية موسى بن نصير بإفريقية، وهو يتحدث فتحته لقلعة زغوان بواسطة خمسمائة فارس (500) ليعود بسبي عشرة آلاف (10000)¹، ولم تنته الرواية إلى هذا الحد بل تتمادى في أنه أرسل ابنه عبدالله فجاء بمائة ألف رأس من السبي، ونفس العدد والرقم جاء به ابنه الثاني (مروان) أثناء حركته في بعض نواحي إفريقية²، والأدهى أن يسمع بالخبر الخليفة الأموي فيتعجب من حجم السبي، وينبه على حدوث الوهم في الكتابة بقوله " بلغني كتابك تذكر... فاستكثرت ذلك وطننته وهما من الكاتب..."، ولكن - وحسب المصدر - موسى بن نصير يرسل إليه برسالة ثانية يزيل عنه الوهم المحتمل من كاتب الرسالة، ويقول له: أيها الأمير ستون ألفا رأسا - يقصد خمس السبي - ثابتا بلا وهم³.

وفي كتاب ابن أبي زرع يذكر أنه في سنة 585هـ، تحرك يوسف بن عبد المؤمن بن علي الموحد الذي نحو الأندلس لغزو غربها فنزل شنترين وغزا الأشبونة ليعود إلى العدو بعدد من السبي بلغ 13 ألف سبية من النساء والذرية⁴. ثم يقدم لنا نصا ورقما آخر حينما يكمل الرواية على أن المنصور " يوسف بن عبد المؤمن بن علي" لما عاد إلى العدو اغتتم النصرى فرصة ابتعاد يوسف عن الأندلس واشتغاله بإفريقية سنة 586هـ، فدخلوا مدينة شلب وباجة ويا بورة غرب الأندلس، ولما وصل الخبر الفاجع إلى يوسف أمر القواد بالأندلس بالحمل عليهم فزحف هؤلاء بقيادة أمير قرطبة في جيش عظيم من الموحدین والعرب والأندلس، فقضوا على النصرى، وسبوا 15 ألف سبية و3 آلاف أسير من الروم ودخلوا بهم قرطبة⁵.

1- راجع ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح كولان وليفي بروفنسال، الدرا العربية للكتاب، بيروت

ط1983، ج1، ص40.

2- نفس المصدر والصفحة.

3- نفسه.

4_ ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس: في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، المطبعة الملكية، الرباط، 1999، ص287.

5- نفس المصدر، ص288

والروايات حول أعداد الجيوش، وأرقام السبي والغنائم، وحجم القتلى جملها يغلب عليها طابع المبالغة المزايدة، ولسنا ندري سبب ذلك غير المباهاة والمفاخرة، أو إخافة الأعداء بالتهويل والإكثار. ومن الواجب أن يتأني الباحث في الاعتماد على هكذا أرقام وأعداد. وقد خلص ابن خلدون إلى نتيجة مهمة في دراسة أعداد الجيوش وأرقام الغنائم ورؤوس السبي والأسرى، بأنّ الناس حينما تأخذ في إحصاء أموال الجبايات وخراج السلطان، ونفقات المترفين وبضائع الأغنياء الموسورين، توغلوا في العدد وتجاوزوا حدود العوائد وطاوخوا وسأوس الإغراب¹. فوجب التمهيد والحذر، مع عدم الجزم في الأحكام إلى أن تتعزز النصوص بدلائل مساندة وحقائق دامغة. وإنه بإعمال المقاربات الجغرافية والمنطقي المعقول وفق ما ذكر ابن خلدون سيجعنا نترث في قبول روايات الأرقام وتجليات الأعداد، بل تظل الشكوك تصبغ الحوادث المكللة بالأعداد والأرقام التي تذهل العقول وتثير ذوي النهى والأحلام.

2. المنهج الإحصائي وسؤال النسب الإدريسي "هل الأدارسة شرفاء؟" إذا كان الأنموذج الأول- حول الأعداد الرقمية والإحصاءات المعرفية- يخص المسافات والمساحات ومقابلتها مع المنطق والمعقول، بسرد فتوح عقبة وسياقاتها، والأنموذج الثاني يخص أعداد البشر كالجيوش والأسرى والسبي وما شابه، فإنّ المثال الثالث الذي سنأتي به هو الخاص بالأسر والأنساب والأفراد ومواليدهم ووفياتهم. وكيف وقع الشطط في الرواية من هذا المنطلق، وقد شاعت لدى الناس روايات كهذه الرواية التي سنسوقها على الرغم من خطئها. وسنحاول الحديث عن دولة الأدارسة - نشأتها وامتدادها- وأثر هذه الأسرة في تاريخ بلاد المغرب، طارحين سؤالاً مهماً هو: هل الأدارسة شرفاء؟ إلى أي مدى تتماهى الحقيقة التاريخية ومعطيات الواقع والدليل المعقول مع حجم الرواية القائلة بالأصل الشريفي للأدارسة؟

معلوم أنّ مسألة إعادة قراءة النصوص التاريخية - في هذا الشأن - باتت تطرح نفسها في العديد من القضايا، قديماً ووسيطاً وحديثاً ومعاصراً. خصوصاً إذا كانت هذه القضايا مصيرية تضرب في العمق، ومستدامة تطول نحو المستقبل. وعلى هذا الأساس يمكن طرح

1- ابن خلدون: المقدمة، ص 22

العديد من المسائل قصد التوضيح والحث على البحث فيها، لنتبين الصواب. ومن ذلك مسألة تأسيس الدول والمعايير التي تعتمد لتثبيت الأنظمة، وتحقيق الاستقرار ثم الامتداد والانتشار.

وفي هذا الاتجاه سنطرح نصين، لنترك القارئ يستنتج العديد من النتائج والرؤى التي تؤسس للمعرفة التاريخية، وتتخذ لذلك مثال تأسيس إمارة الأدارسة بالمغرب الأقصى، واستعمالها لعنصر الشرف. ولا يخفى على أحد أنّ مسألة الشرف هي من القضايا ذات البعد السياسي والتأثير الاجتماعي في صناعة الرأي، وتوجيه الرعية لأهداف السلطان، كان هذا قديما ولا يزال حاضرا إلى يومنا.

تشير المصادر إلى تأسيس الإمارة الإدريسية بفاس وما والاها، والتي قام بناؤها على الانتساب إلى آل البيت، وشرف الانتماء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، من صلب علي كرم الله وجهه وبطن فاطمة رضي الله عنها، ولكن هل حقيقة كانت إمارة الأدارسة شريفة؟ وهل النصوص تفي بالقدر الذي يوصل أمراءها الى مرتبة الشرف؟ ولماذا لم تستمر الدولة الشريفة في تسيير المنطقة بالاستناد إلى معطى الشرف؟ أم أنّ الخلل قد امتد إلى الطعن في الشرف الإدريسي، ممّا دفع النافذين في هذه البلاد للانتباه إلى خطورة الوضع على مسألة الإمارة، والقيام بإجراءات استباقية والاحتماء بالعلوية¹ بعد قرابة عشر (10) قرون من الإدريسية ببلاد المغرب؟

لعل العودة إلى نصوص التاريخ قد تعطينا جوابا مقنعا بأنّ الاعتماد على الشرف في بقاء دولة الأدارسة بات ضربا من الخطأ، باعتبار أنّ الإمارة الإدريسية لم تكن شريفة إلاّ في مؤسسها الأول فقط، وبعد وفاة إدريس الأول زال الشرف، وألحقت مسألة استعمال الشرف والكذب فيه الوبال بكل من استخدمه فزالّت الإمارة. حيث تشير النصوص عند التمعن فيها وتحليلها إلى تلك النتيجة. وسنقدم نصين في هذا الخصوص لنبين كيف تساهم

1- تنسب السلالة العلوية إلى الشريف بن علي المتوفى سنة 1658م والذي قام بثورته سنة 1635 لتعلن الدولة سنة 1640م، وهي أسرة وافدة من بلاد ينبع بالحجاز اذعت الشرف والانتساب إلى محمد النفس الزكية من الفرع الحسيني، استقرت بواحة تافيلالت بسجلماسة، راجع مقالا مفصلا في مجلة دعوة الحق ، محمد العربي الشاوش: الدولة العلوية المغربية "النشأة والاستقرار والاستمرار، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية، ديسمبر 1988، ع 273.

الأرقام والأعداد بعد إحصائها ومقارنتها وإعمال العقل بشأنها في توضيح الأمور، والخلوص إلى نتائج معاكسة لما يروج.

النص الأول: تتحدث المصادر عن ظروف وحيثيات تكوين دولة الأدارسة كمايلي: " كان من نتائج موقعة فخ سنة 169هـ أن فرّ بقايا آل البيت إلى ما وراء العراق وإلى بلاد المغرب، وكان من الذين فروا نحو بلاد المغرب إدريس، الذي نزل مع مولاه راشد الأوربي عند إسحاق بن محمد الأوربي في ربيع الأول سن 172هـ/788م، وبقي هناك سبعة أشهر يمارس الدعوة لإمامته، ويعمل مع مولاه راشد على كسب تأييد القبائل تحت رايته، وبالفعل أيدته أوربة وزواغة ومكناسة ولواتة وسدراتة ونفزة، رغم أنهم كانوا قبل ذلك خارجية، ولكن بالنظر إلى الخطر البرغواطي أيدوا الأمير إدريس الذي بقي في الحكم والامامة إلى غاية وفاته في ربيع الأول 175هـ/791م". أي أن مدة حكمه قاربت الثلاث(3) سنوات¹...

النص الثاني: ويشير النص المصدرى الثاني إلى سنة وفاة الإمام إدريس، المؤسس الأول لدولة الأدارسة ذات البعد الشريفى، وهي مجموعة نصوص من المصادر تجتمع في العبارة التالية: "...توفي إدريس بن عبدالله ولم يترك عقبا له، إلا من جارية بربرية تدعى كتزة، قيل أنها كانت حاملا في شهرها السابع، فأشار عليهم مولاه راشد، أن انتظروا حتى تضع حملها، فإن كان ولدا بايعناه، وإن كان غير ذلك فانظروا في شأن الحكم، فلما وضعت في آخر شهر ربيع الآخر من عام 175هـ/791م وجدوه ذكرا، ورأوه شديد الشبه بأبيه فبايعوه بالإمامة، وسمّاه البربر ادريس الثاني، وكفله راشد الأوربي- وفي رواية مخالفة أنّ الذي كفله وقام على تربيته هو خالد بن يزيد بن إلياس، الذي جدد له البيعة في السابع من ربيع الأول من سنة 187هـ/803م- وقد استمر راشد ورؤساء القبائل في تسيير المرحلة الانتقالية إلى أن بلغ

1- ابن أبي زرع: الأئیس المطرب بروض القرطاس، ص 19- 20: ابن خلدون: العبر، تح خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ج 4، ص 17: التنسي (أبو عبد الله): تاريخ دولة الأدارسة، من كتاب نظم الدرّ والعقيان، تح عبد الحميد حاجيات، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2011، صص 34-38: علي الجزناني: جنى زهرة الأس في بناء مدينة فاس، تح عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، ط2، 1991، ص 12: الناصري السلاوي: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب، المغرب، 1954، ج 1، ص 96.

إدريس الحادي عشر من العمر سنة 186هـ/802م، وعندها جدد راشد البيعة لإدريس الثاني بمسجد وليلي...¹.

وبالنظر إلى النصين، نص قدوم إدريس الأول إلى بلاد المغرب (فاس) ومبايعته بالإمامة سنة 172هـ/788م، وسنة وفاته 175هـ/791م. ثم نص ولادة إدريس الثاني بعد شهرين من وفاة أبيه من سنة 175هـ إلى مبايعته، وهو في سن الحادية عشر من سنة 186هـ/802م، لنطرح عدة تساؤلات تستوجب توضيحات نتركها للباحثين لإعمال العقل وتبسيط النظر بغية إستجلاء الحقيقة التاريخية، لنتساءل:

- هل يعقل أن يبقى إدريس الأكبر منذ وفوده على بلاد المغرب ولمدة عادت الثلاث(3) سنوات في الإمامة دون زواج ولا إنجاب؟ وهو منطلق غير مقبول إطلاقاً في شخص تسمى بالإمامة؟

- وهل تصح إمامته دون زواج؟ ونحن نعلم أنّها مسألة أساسية لكل إمام في العصر الوسيط، ولو من باب جلب العصبية والتحالف مع القبائل، وهو ما وقع بين إدريس وزعيم أوربة إسحاق بن محمد بن حميد الأوربي؟

- ألم يفكر إدريس في الزواج لينجب أبناء يخلفونه في دعوته ودولته؟ أم أن المصادر سكنت عن ذكر بنيه؟

- وعلى الرغم من أن الطبيعة العربية الأصيلة، وترغيب الشريعة الربانية المستقيمة، والواقع الاجتماعي كل هذا يدفع نحو التعديد والتسري، ومع ذلك لم يفكر إدريس في هذا المنحى، بل بقي دون ذرية تذكر إلى أن ظهرت الجارية بحملها في شهرها السابع، ولن تنجب الجارية كنزة إلا بعد وفاة الأمير إدريس الأول بشهرين.

- هل عقرت كل النساء اللواتي تزوجنه، فلم تنجب منه ذكراً لخلافته إلا جارية لم تظهر إلا بعد وفاته؟

- لماذا لم ينجب من الحرائر وأنجب من الجارية المسماة "كنزة" والتي قدمها راشد إلى عقلاء قبيلة أوربة؟

1- البكري : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ، صص 21،22: ابن الأبار أبو عبدالله القضاعي: الحلة السيرة: 1، ص 35: ابن ابي زرع: الأنيس المطرب بروض الفرطاس،ص25: ابن خلدون : العبر، ج4، ص18 : التنسي: تاريخ دولة الادارسة، ص 34 . 38 : الجزناتي : المصدر السابق،ص13 : السلاوي: أحمد بن خالد الناصري : كتاب الإستقصا ،ج1،ص97

- وهل عبارة "قرين الشبه بأبيه" التي قيلت في الولد- الذي أنجبته كنزة بعد شهرين من مقتل إدريس- تحضر كحجة معقولة تقع بها الإمارة، ويستمر بها حكم دولة في بلاد المغرب؟
- والسؤال الأكبر "هل كان إدريس الأكبر عقيما يستحيل منه الإنجاب"؟ والعقم أمر عادي بالنسبة لكل مخلوق، وطبيعي في الإنسان.
- ألم يتم اختراع قصة الجارية كنزة لتغطية عجز ولاية العهد، وبقاء الشرف لأجل الحكم؟ وبذلك الوقوف في وجه المنافسين وعلى رأسهم دولة العباسيين شرقا والأمويين شمالا، وبالأخص السليمانيين بنو عمومتهم في بلاد تلمسان ووهران ومنتجة وحمزة وبجاية والزاب.
- كيف استطاع المولى راشد اقناع الناس بالبقاء دون أمير إلى أن تضع الجارية حملها؟
- ألا يكون الداهية راشد قد بحث عن امرأة حامل ليكرس استمرار النسب الشريف، ويبقى مسيطرا على الوضع بعد وفاة إدريس الأكبر؟
- هل نستطيع- بعد هذه التساؤلات- الجزم بوصف إمارة الأدارسة على أنها شريفة؟
- والسؤال الذي يظل عالقا مرتبطا بما ولاه من الأحداث "هل انقطع الشرف الإدريسي بعد وفاة إدريس الأول، ثم "بعد زوال دولتهم في بداية القرن الرابع للهجرة على أكثر تقدير، ويغيب الشرفاء طوال القرون ليظهر حكمهم بعد القرن 11هـ/17م على يد العلويين، وليتكرر السيناريو العلوي بعد سنة 1640 بالبيعة للشريف، ثم ابنه محمد سنة 1658 ثم لأخيه الرشيد بعد 1664، واستعمال الشرف من جديد، كان يجلب هذه الأسرة من بلاد الينبع بالحجاز إلى تافيلالت بالقرب من سجلماسة، وهنا تطرح تساؤلات أخرى حول الشرف العلوي...
- أخيرا لا يمكننا الاقتناع بالرواية الواردة في هذا الشأن. والقول بالبعد الشريف لدولة الأدراسة، بالنظر إلى سطوة أرقام الأعوام وحضور أعداد التواريخ التي إذا قارنا بينها، ثم حاولنا إحصاءها والتثبت منها بالحجة العقلية والقرينة الزمانية المنطقية، سنجدها تنفي بعضها البعض، وتؤسس لانتفاء الشرف من أدراسة ما بعد إدريس الأكبر، ولا يمكن الإقرار بوجود الشرفاء في بلاد المغرب إلا من باب الأسرة السليمانية بنو عمومة الأدراسة في تلمسان وعموم بلاد المغرب الأوسط.
- إنه في الوقت الذي مكث إدريس الأكبر بجبل زرهون ووليلي، كان توافد السليمانيون على تلمسان أيام جدهم سليمان، وقد نقل - في هذا - التنسي الخبر عن ابن خلدون على أن سليمان بن عبد الله الكامل جاء متنكراً حيث بلغ تهرت، فطلب الأمر له، فلم يصدق شرفه أحد، واشتد

البحث عنه من قبل الأغلبية، فجاء تلمسان وبايعته زناته، وتملكها مدة طويلة من الزمن¹. كما تحدث ابن خلدون عن وصول سليمان للمرة الثانية إلى تلمسان، بعد موقعة فخ 169هـ²، ثم انتقلت زعامة البيت إلى جدهم محمد بالمغرب الأوسط والذي دفن بدوره بوهران. لتنتشر إمارة بني سليمان فتأخذ من تلمسان ومناطق المغرب الأوسط امتدادا لها، ويعدّ أبو عبد الله التنسي من بين أبرز مؤرخي هذه الأسرة الذين تابعوا نشأتها وامتداداتها³.

لم يستقرّ السليمانيون بتلمسان، بل تخبرنا المصادر عن النطاق الذي حازته هذه الإمارة، ومنها ما ذكره اليعقوبي بقوله: "وإذا خرج الخارج من عمل الزاب مغرباً صار إلى قوم يقال لهم بنو برزال، وهم فخذ من بني دمر من زناته، وهم شراة كلهم، ومن هذا الموضع، البلد الذي تغلب عليه الحسن بن سليمان بن سليمان بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب⁴. ويزكرنا البكري حينما يتحدث عن إقليم حمزة (البويرة) بقوله: "نزلها وبنائها حمزة بن الحسين بن سليمان بن الحسين بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، والحسن بن سليمان هو الذي دخل المغرب، وكان له من البنين حمزة وعبد الله وإبراهيم وأحمد ومحمد والقاسم، ولكل عقب وعقبهم هناك⁵. وقد عمد إسماعيل محمود إلى تفصيل ما أفاد به اليعقوبي بقوله "أن المغرب الأوسط ينقسم إلى ثلاث يتوزع فيها السليمانيون الشرفاء⁶.

في حين أنّ رواية التنسي تعطينا معلومات أوفى من غيرها عن إقليم بني سليمان بالمغرب الأوسط، فهي تُوسّع حدود هذه الإمارة بحيث تتجاوز متيجة التي ذكرها اليعقوبي سابقاً، وتصل إلى نواحي بجاية، أو على الأقل سوق حمزة، كما تعطينا صورة واقية عن تسلسل الحكم⁷. يقول التنسي: "لمّا تملك محمد بن سليمان استفحل أمر ابن عمه إدريس بالمغرب الأقصى، فاستدعاه محمد ليستعين به على البلاد المشرقية، فقدم عليه إدريس، وقدموا جيوشاً دوخوا بها شلفاً وما وراءه إلى أسوار بجاية، ثم رجع إدريس إلى بلاده، وترك المغرب الأوسط بيد ابن عمه محمداً، الذي

1. التنسي: نظم الدر، ص 65.

2. ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 23، يذكر ذلك في إطار حديثه عن الأدارسة العلويين ببلاد المغرب.

3. يحتاج موضوع السليمانيين إلى مزيد من البحث والتحليل، مع الملاحظة أن الموضوع قد تم التطرق إليه ضمن دراسة أكاديمية مهمة يمكن الاستئناس بها واعتمادها. راجع هلولي (سليمان): الدولة السليمانية والإمارات العلوية في المغرب الأوسط 173هـ-342هـ/789م-954م، تقديم غازي الشمري، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة، ط 1، 2011.

4. اليعقوبي (أحمد بن واضح): كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، 1860، ص 141.

5. البكري: المسالك، ج 2، ص 246.

6. إسماعيل (محمود): دولة الأدارسة، ص 140.

7. العربي (إسماعيل): دولة الأدارسة، ص 145.

فرق بنيه على أعمالها، فأقام ابنه عيسى بأرشكول وإدريس بجراوة (بين ملوية وتلمسان)، وأقام ابنه الحسن على تمهرت (ربما يقصد نواحي من تاهرت)، وأقام ابنه إبراهيم على تنس، وكان ابنه أحمد ولي عهده معه بتلمسان¹. فالرواية بذلك تعطينا أبعاد هذه الإمارة التي شملت المناطق الغربية، إلى ما وراء تلمسان إلى ملوية، التي تقع على حدود مملكة الأدارسة، كما تؤكد قواعد إمارة بني سليمان بالمغرب الأوسط².

وتتحدث المصادر عن نهاية السليمانيين على أنها كانت على يد العبيديين الذين استخلصوا المغرب الأوسط من يد بني سليمان³. وعلى إثر ذلك فرَّ السليمانيون وزعيمهم القاسم بن محمد إلى بني عبد الواد القاطنين بصحراء تلمسان، فأصهر فيهم وعقب عقباً مباركاً، فانتشر فيهم واكتسح حتى زاد عليهم، بخلاف أعقاب الأدارسة⁴.

خاتمة: ما نخلص إليه من خلال هذا الشرح والاستئناس بتلك النصوص المصدرية الموثوقة عندنا أنه بالفعل لا يمكن القول بالشرف الإدريسي بعد إدريس الأكبر إلى غاية عام 175هـ، وهي سنة وفاة واغتيال إدريس الأكبر، وأنه- بحسب التواريخ وإحصاء السنين- لا يمكن البقاء في الوهم الذي صنعه راشد الأوربي، وانطلى على قبيلة أوربة، وبقي في كتابات وأذهان الناس بالقبول بالنسب الشريف بالمغرب الأقصى في دولة الأدارسة ما بعد 175هـ. بل نعتقد أن الأسر الشريفية قد استمرت في تلمسان ومناطق المغرب الأوسط من خلال الإمارات السليمانية التي وجدت في تلمسان ووهران ومليانة وأحواز تمهرت وبلاد متيجة وحمزة والمسيلة وبلاد الزاب. وهذا ما يستوجب إعادة النظر في وثائق النسب التي تنسب الأسر الشريفية إلى إدريس، ونظن أن إدريس المذكور في شجرة النسب السليمانية ليس المقصود منه إدريس الأكبر، وإنما هو أحد أبناء محمد، حيث يتكرر اسم إدريس السليمانية في شخصيتين ذكرهما ابن خلدون وهما إدريس بن محمد بن سليمان صاحب جراوة، وإدريس بن إبراهيم صاحب أرشكول⁵. مما يتوجب مزيداً من التمحيص في نسب العائلات الشريفية ببلادنا ومراجعة شجراتها بناء على النسب الشريف السليمانية في وقت قد انقطع النسب الشريف الإدريسي زمن مؤسس دولة الأدارسة.

1. التنسي: نظم الدر، تح حاجيات، ص 65، 66.

2. العربي(إسماعيل): نفس المرجع، ص 143.

3. ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 23: التنسي: نظم الدر، ص 46.

4. التنسي: نظم الدر والعقيان، ص 67، 68، ويستند التنسي إلى ما أورده ابن خلدون عبد الرحمن في العبر، ج 4.

5. راجع ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 23.

ما نستشفه من الموضوع الذي تطرقنا هو التأكيد على قيمة المنهج الإحصائي في التثبت من العديد من الروايات التاريخية، بعد تفعيل المقابلة والمقارنة بين الأعداد والأرقام، ومحاولة إعمال المعرفة الإحصائية في قراءة النصوص.

ومن الواجب أن نحذر من المبالغات الرقمية العددية التي طالت المصادر والوثائق بأنواعها، وهذا بإعمال العقل والنقد والتحليل للنصوص التي جاءت في خلالها هذه الأعداد، وبالأخص ما تعلق بالوفيات والجند والأموال، فضلا عن تعداد الناس والممتلكات.

والمطلوب هو تفعيل المنهج الكمي الإحصائي في الدراسات التاريخية وجميع أدواته، فقيمة هذا المنهج تبدو من خلال تتبع الظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وتمثيل هذا على مستوى الأشكال البيانية والرسومات التوضيحية، ولكن من الواجب الحذر من لعبة الأرقام، أو الاقتصار في تمثيل الأرقام غير النهائية ضمن رسومات بيانية أو دوائر نسبية ثم نسقط ذلك على الظاهرة ككل، لأن ذلك لا يستقيم.

لا شك أنه لا تزال المصادر تقدم لنا نصوصا ووثائقا تحتاج إلى تحليل تاريخي، ولكن هذا التحليل لن يصل إلى حقائق دقيقة ونتائج نهائية ما لم يتم تفعيل مناهج أخرى في البحث التاريخي. ويحضر المنهج الكمي الإحصائي كمنهج من المناهج الجادة واللازمة في مساعدة الباحث في التاريخ للكشف عن الحقيقة، ومساندة القارئ لهذا التاريخ في السيطرة على المعلومة وفهمها، ومعرفة مغزاها وتتبع تطوراتها وإدراك امتداداتها وأثرها.

وبقدر ما تأتي هذه الدعوة لتفعيل المناهج المساعدة، تأتي دعوة أخرى إلى مزيد من الانفتاح على آليات منهجية خادمة للفكر التاريخي، وضرورة أن يتقنها كل باحث في التاريخ، لأنها لازمة في البحث والقراءة والاستفادة...

قائمة المصادر المعتمدة:

1. ابن أبي دينار: المؤنس في تاريخ إفريقية وتونس، دار المسيرة، لبنان، ط3، 1993.
2. ابن أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس: في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، المطبعة الملكية، الرباط، 1999.
3. ابن خلدون عبدالرحمن: العبر، تح خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
4. ابن خلدون: المقدمة، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 2003.
5. ابن عبدالحكم: فتوح مصر وأخبارها، تح محمد صبيح، مكتبة مدبولي، القاهرة 1974.
6. ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح كولان وليفي بروفنسال، الدار العربية للكتاب، بيروت، ط1983.
7. ابن عذاري المراكشي: البيان، مكتبة صادر، بيروت، ج1، دت.
8. ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، بيروت، دت.

9. التنسي أبو عبد الله: تاريخ دولة الادارسة، من كتاب نظم الدّرّ والعقيان، تج عبد الحميد حاجيات، دار عالم المعرفة، الجزائر، ط 2011.
10. شمس الدين السخاوي (ت902هـ/1497م): الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1986.
11. علي الجزائري : جنى زهرة الأّس في بناء مدينة فاس، تج عبدالوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، ط2، 1991.
12. المالكي: رياض النفوس، تحقيق حسن مؤنس، مكتبة النهضة المصرية،
13. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ج2، مادة عدد، القاهرة، 1960. 1379.
- 14- ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها، مكتبة المثنى، بغداد، 1920
15. اليعقوبي (أحمد بن واضح): كتاب البلدان، مطبعة بريل، ليدن، 1860.
- قائمة المراجع المعتمدة
1. أحمد بدر: أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1996.
2. أحمد عبدالمنعم حسين: أصول البحث العلمي، ج1، المكتبة الأكاديمية، مصر 1996.
3. أنول باتشيري، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر آل حيان دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الثانية، عمان الأردن، 2015م.
4. مهلوي (سليمان): الدولة السلیمانیة والإمارات العلویة في المغرب الأوسط 173هـ-342هـ / 789م-954م، تقديم غازي الشمري، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، ط1، 2011.
5. حسين مؤنس: فجر الأندلس، دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الى قيام الدولة الأموية 711م-756م، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2002
6. السيد عبد العزيز سالم : المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، ج2، 1981.
7. عبد الله العروي : مفهوم التاريخ، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط5، 2012.
8. عصام شبارو: الأندلس، دار النهضة العربية، ط4، 2002.
9. فاطمة بوسلامة: الرباعي المضاعف في القرآن الكريم " حصص نموذجاً"، مجلة الواضحة، درا الحديث الحسنية، الرباط، المملكة المغربية، ع7، 2012،
10. محمد العربي الشاوش: الدولة العلوية المغربية "النشأة والاستقرار والاستمرار، محلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف الإسلامية، المملكة المغربية، ديسمبر 1988
11. موسى لقبال: المغرب الإسلامي، مؤسسة الكتاب، الجزائر، ط3.
12. الناصري السلاوي : الاستقصا لأخبار المغرب الأقصا، دار الكتاب، المغرب، 1954.